الفصل الرابع

الراكد والكهنة في مخازن أجهزة ومؤسسات الدولة

والمحليات والقطاع العام

ظاهرة غير صحية للاقتصاد القومي

لا يستطيع أحد أن ينكر ، الثقة المفقودة بين الجهات الحكومية وبعضها البعض ، وبينها وبين وزارة المالية .

ولا نستطيع إنكار أن السبب المباشر لارتفاع معدات الراكد يرجع للإسراف الشديد في شراء قطع الغيار عند التعاقد لشراء معدات وآلات يتبعها بعد فترة قد تطول أو تقصر تكهين تلك المعدات والآلات لتصبح قطع الغيار السابق شراؤها غير مطلوبة للاستخدام ، كما أن هذه النوعية من المنتجات لم يعد عليها طلب في السوق لظهور ما هو أحدث منها .

والواجب على كل الجهات التخلص من هذه الأصناف الراكدة بالاضافة إلى الأراضي الفضاء والمباني غير المستعملة طالما ليس لها احتياج.

كما أن عليهم مستقبلا أن يكون المخزون السلعي معبرًا عن الاحتياجات الفعلية ، ولمدد محددة أكبرها باقي السنة المالية ، تحقيقًا للمصلحة العامة ، وتوفير أماكن التخزين ، وتقليل أعداد العاملين القائمين عليها وتكاليف أجورهم ، كما أن ذلك الإجراء سيقلل من الخسائر نتيجة الفقد أو التلف أو الحرائق أو السرقات بالإضافة إلى انتهاء الصلاحية مما يتسبب في خسائر متراكمة .

ولسوف نلاحظ أنه يومًا ما كان المخزون السلعي دليل قوة ، وكانت مؤسسات وأجهزة الدولة والمحليات تفتخر بحجم المخزون لديها والآن أصبح هذا المخزون دليل

ضعف وعدم قدرة على التسويق ، ومن المفارقات أن كثيرًا من المغضوب عليهم كان مصيرهم العمل في المخازن ، وبدا للكثيرين أن العمل في المخازن هو بمثابة عقوبة رغم أن هؤلاء المغضوب عليهم تحت أيديهم مليارات الجنيهات الراكدة، ونتيجة لأزمة الثقة بين الجهات الحكومية ووزارة المالية ، تعمد معظم الجهات الحكومية استنفاد بنود الاعتمادات قبل انتهاء السنة المالية لأنها لو أعادت جزءًا من هذه الاعتمادات المالية ، تقوم الوزارة في العام التالي بتخفيض هذا البند بمقدار ما تم اعادته ولهذا تعمد كثيرًا من الجهات الحكومية إلى استنفاذ كافة البنود بالشراء حتى لو لم تكن في احتياج إليه .

وتضع الهيئة العامة للخدمات الحكومية تعريفًا للمخزون السلعي الراكد في أنه الصنف الذي لا يتحرك مدة تزيد على ٣ سنوات ويترتب على تخزينه بعد تلك الفترة تعرضه للتلف ، ولا يمكن الاستفادة منه في المدى القريب أو البعيد أو ظهور صنف آخر بديل عنه أكثر تقدمًا ، ولا يؤثر إلغاؤه على عملية الإنتاج وهو كذلك الصنف الذي يتم تكهينه بسبب عدم تشغيله اقتصاديًّا وتزيد تكاليف تشغيله عن نصف قيمته .

مخزون قطع الغيار في شركات قطاع الأعمال في عام ٢٠٠٠ كان ٢.٦٣٥ مليار جنيه ، بينما كان في ٣٠ يونيو عام ٩٧ نحو ٣.٨٧٥ مليار جنيه ، وهذا الفرق نتيجة لخروج بعض الشركات من حظيرة قطاع الأعمال بالبيع بينما المخزون في الجهاز الإداري للدولة أكثر من ١٢ مليار جنيه ، وقد جرت محاولات لتحريك هذا المخزون الصالح للاستعمال بمنح الزائد عن الحاجة إلى جهات أخرى تحتاجه وذلك إما بنقل العهدة أو بيعه بالسعر الدفتري لتوفير المشتريات.

علماً بأن هناك ٦١٦ جهة رئيسية لديها مخازن ، بخلاف الجهات الفرعية من مديريات – وهيئات ووزارات ومصالح وإدارة محلية ، ومن المهم تدوير المخزون الحكومي على المستوى القومي لتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة في عمليات الشراء ، حيث إن الحصر كشف عن وجود ١٩ ألفًا و١٤٢ مخزنًا الصالح منها كمخزن نحو ٧٥% فقط.

كيف كانت تجرى عمليات الإنتاج في شركات ومصانع القطاع العام ؟

كانت المصانع تنتج كميات ولا تلتفت إلى الكيف أو جودة الإنتاج ولا تفكر في المستقبل ، واعتمدت لسنوات طويلة على نظام التصدير بالكوتة والحصص لدول الكتلة الشرقية قبل الانهيار ، ولإثبات أن الكل ينتج لمزيد من الحوافز ، وكانت السوق المحلية تقبل أي سلعة بعد أن ظل الإنتاج الوطني مدللا كالابن الوحيد لا أحد ينافسه ، وفجأة أصبح الإنتاج الوطني كالابن اليتيم بلا حماية في ظل منافسة شرسة أقل سعرًا وأرقى ذوقًا ، ولم يعد أمام الإنتاج الذي ظل في حضانة الدولة إلا المخازن وسنة وراء الأخرى تنتج المصانع ولا تطور نفسها ولا يجد الإنتاج إلا المخازن ولم ينتبه أحد إلى التراكم الذي يزداد سنة بعد الأخرى وبعد أن ظل كثير من مسئولي الإنتاج يثبتون في الدفاتر حجم الإنتاج وليس مهمًّا أن كان قد وجد طريقة للأسواق أم المخازن والحصول على الحوافز والمكافآت وكئوس الإنتاج والتفوق ، والمهم أن تظل دورة الصناعة والربح على الورق ، ظل يحدث هذا لأكثر من ربع قرن مضى.

كبار الاقتصاديين في مصر لا يعرفون على وجه الدقة حجم المخزون السلعي الراكد وإن كان البعض يقدره بنحو ٤٠ مليار جنيه ، ويطالبون بضرورة بيعه على الفور حتى ولو بسعر التكلفة ، حتى لا يصبح المخزن كله ديونًا معدومة وطعامًا للفئران ، ويحذرون من بعض الأفكار التي قالت ببيع هذا المخزون لبعض الأسواق الفقيرة في إفريقيا ، حتى لا تؤثر على سمعة بقية السلع المصرية في المستقبل .

عدد من كبار رجال الأعمال وخصوصًا الذين يعملون في الصناعة يلقون باللائمة على عدد من البنوك التي مولت عمليات استيراد ضخمة (لآلاف السلع التي لها نظير محلي فأغرقت الأسواق وكادت تتسبب في إغلاق عدد كبير من المصانع لم تحصل على فرصتها بعد في السوق المصرية لكي تنتشر ويمكن تصديرها للأسواق المجاورة ، وهكذا أصبح الإنتاج المصري يمثل رأس مال متجمد إضافة لتكاليف التخزين .

إنتاج للحوافز والمخازن

مسئولو وزارة قطاع الأعمال يقولون إنه قبل إنشاء قطاع الأعمال كانت شركات وهيئات قطاع الأعمال تركز على عملية الإنتاج دون النظر للتسويق ، لأن الحوافز كانت مرتبطة بالإنتاج وتزايد الإنتاج بطاقة أكبر من حاجة السوق فتزايد المخزون واستمر السحب على المكشوف حتى أدرك قطاع الأعمال ، أن المهم هو التسويق وإنتاج ما يمكن بيعه وفق مواصفات السوق والمنافسين وأصبح على المصانع وضع خطة إنتاج صحيحة وبالتالي أصبحت الحوافز مرتبطة بالمبيعات التي يتم تحصيلها . هذه السياسة أدت لتحجيم المخزون ، غير أن قطاع الأعمال ورث مخزونا راكدًا منذ سنوات طويلة ، إضافة لوجود سلع مهربة بالأسواق أدت لإزاحة البضاعة المصرية مثل الملابس الجاهزة ، أما المخزون من قطع الغيار فهو موجود بكثرة ، لأنه متوافر منذ العلاقات مع الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية ، حيث كان يتم توريد ١٠% من قيمة المصنع كقطع غيار ، ولم تستهلك قطع الغيار هذه خلال العمر الافتراضي للمعدة أو المصنع فأصبحت مخزونـًا راكداً نتيجة تكهين المعدَّة مع بقاء قطع الغيار الواردة لها ، وكانت المصانع تخشى التخلص منها خوفـًا على قيمة المخزون ، رغم أنها أصبحت تساوي صفرًا لعدم وجود الآلة أو المعدة بعد تكهينها ، ولا يمكن بيعها بمبلغ أقل من السعر الذي تم الشراء به لأن بيعها بسعر متدنٍ سيؤثر على قيمة المخزون المسجل بالدفاتر ، وبالتالي على الربحية التي تظهر في نهاية العام للشركة التي تكهنت معداتها ، جزء كبير من هذه المشكلة يصل إلى ٣٠% في قطاع الغزل والنسيج ، وهناك بعض الإنتاج تام الصنع مثل التليفزيونات بعد ظهور أجهزة أحدث وأرخص فأصبح الإنتاج قديمًا ولا قيمة له.

المخزون السلعي :

هو ذلك الجزء من المواد أو السلع التي تحتفظ بها الجهات الحكومية والمؤسسات أو المحليات لمواجهة متطلبات العمل طبقـًا لطبيعة نشاطها وفي الحدود

المسموح بها ، وإن هذا المخزون قد يكون بغرض الاستخدام أو بغرض إعادة البيع أو أنه مخزون نتج عن مخلفات الإنتاج أو مخزون راكد .

يتم بتحليل ودراسة أرصدة بنود المخزون وذلك بالاسترشاد بالإحصاءات والبيانات المختلفة التي تصدرها الإدارة المسئولة عن المخزون ومعرفة الأنماط المختلفة للاستهلاك ودراسة معدلاتها وتحديد مستوى الحد الأقصى وحد الطلب والحد الأدنى والوقوف على البنود سريعة الحركة وكذا البنود بطيئة الحركة والبنود الإستراتيجية لمعرفة نقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب لتحقيق المعدل الأمثل للمخزون .

المخزون الراكد :

هو المخزون الزائد عن حاجة الوحدة ولا يمكن استخدامه مثل :

١- مخزون سليم ولكنه أكبر من حاجة الوحدة .

٢- مخزون سليم من صنف لا تحتاجه الوحدة .

٣- مخزون معيب لسوء عملية التخزين .

٤- مخزون معيب لأخطاء في التصنيع .

٥- مخزون معيب لأخطاء في النقل .

٦- الصنف الذي لم يعد مستخدمًا لظهور صنف آخر بديلا عنه .

٧- قطع الغيار وأجزاء الآلات التي تم تكهين أصولها .

٨- أراضى ومباني غير مستخدمة .

أنواع الكهنة :

توجد في المخازن مجموعة كبيرة من العوادم ومخلفات الإنتاج من المخزون بطريقة روتينية حسب لوائح المخازن ومن الأهمية أن يبت في أمر هذه الأصناف حتى لا تتراكم بصورة تؤثر على كفاءة المخزون ومن هذه العوادم والمخلفات ما يلي:

١ـ المواد التالفة :

وهى المواد التي تتلف أو تنكسر نتيجة لإهمال في الشحن أو سوء التخزين وكذلك مخلفات الصيانة حيث تجمع هذه المواد حتى يتم تكوين كمية مناسبة ثم يتم التخلص منها .

٢ـ فضلات التشغيل :

وهي عبارة عن مخلفات التشغيل مثل بواقي الخامات وقصاصات المعادن والخراطة ونشارة الخشب وفضلات الأخشاب وبقايا المهملات الصناعية وغير ذلك من الفضلات التي ترد إلى المخزن يوميًّا لتخزينها حتى يتم التصرف فيها .

٣ـ المنتجات المعيبة :

وهي عبارة عن المنتجات التي لا تحقق مستوى الجودة المناسب وهي تمثل عادة نسبة تصل إلى ١٥% تقريبًا من حجم الإنتاج وترغب الوحدة في عدم بيع هذا المنتج المعيب حتى لا تضر بسمعتها التجارية في السوق ، وبالتالي يتم تجميعها في المخازن حتى يتم التخلص منها بأسعار خاصة .

٤ـ بقايا العبوات ومواد التغليف :

وهى الفوارغ من المواد والأغلفة التي تستخدم في تغليف وحفظ السلع من التلف ، فمن المعروف أن المواد والسلع التي ترد إلى المصنع تكون معبأة في عبوات أو مغلفة بوسيلة ما وبديهي أن تكاليف مواد التغليف تضاف إلى أسعار المواد التي تم شراؤها وتمثل جزءًا من الثمن الذي يسترد إذا جمعت هذه المواد والعبوات وبيعت بكميات مناسبة وبطريقة منظمة .

٥ـ مخلفات السيارات والماكينات والمعدات بالمشروع :

وتتمثل هذه المخلفات في قطع الغيار المستهلكة والإطارات البالية والماكينات والآلات الكهنة والأجزاء التي تستبدل وتشكل قيمتها إذا خزنت أو جمعت إيرادًا من المال يمكن أن يسهم في زيادة أرباح المشروع .

٦ـ مخلفات الأدوات الكتابية المستهلكة :

وتتمثل هذه المخلفات في الأدوات والمعدات وورق الكتابة المستهلك كالمسودات وخلافه ، حيث تجمع هذه المخلفات إلى أن تباع ومن الأهمية مراعاة أن لا تكون هذه المسودات تحتوى على أسرار تخص الشركة تضر بمنافستها في الأسواق ، ولمواجهة هذا التحذير يجب فرم هذه الأوراق ثم تباع على شكل مفروم .

٧ـ مخلفات العهد الشخصية الخاصة بالعاملين :

وتشمل هذه العهد الملابس والملابس الواقية والأقنعة ومعدات الأمن الصناعي المختلفة وهذه تسلم للمخازن بعد استهلاكها لاستبدالها بعهدة جديدة وتخزن، فيتم تخزين هذه العهد المستهلكة حتى يتم التخلص منها .

أسباب المخزون الراكد :

توجد عوامل كثيرة تسبب المخزون الراكد من أهمها :

١ـ عدم الشراء حسب الكميات الاقتصادية :

من المعروف أن تكاليف التخزين تنقسم إلى قسمين رئيسين وهما :

أ- تكاليف الحفظ بالمخازن وتشمل مصاريف صيانة المخازن وأجور العاملين بالمخازن وإهلاك مباني المخازن ومعدات التخزين .

ب- تكاليف الطلب وتشمل تكلفة أوامر الشراء والاتصال بالموردين ومتابعة أوامر التوريد .

وبالتالي فإن الشراء أكثر من الكميات الاقتصادية يؤدي إلى زيادة التكاليف والمخزون الراكد .

٢ـ عدم مراجعة معدلات الاستهلاك وتصميمها دوريـًا :

أحيانـًا تتغير معدلات الاستهلاك فجائيا نتيجة لتغيير خطط ومعدلات الإنتاج أو تغيير حالة الماكينات بسبب نقص معدل الاستهلاك أو توقف استهلاك الصنف كلياً الأمر الذي ينتج عنه أن يصبح هذا الصنف راكدًا .

٣ـ أخطاء الدليل الرقمي للمخازن :

قد يحدث أن يرد الصنف إلى المخازن بعدة أسماء دون أن ينتبه الفنيون إلى هذه الأسماء أنها تمثل صنفا واحدًا ، وبذلك يقوم أمين المخازن بتخزينها في عدة أماكن تحت أكواد مختلفة وبذلك يتوقف السحب للكمية المخزنة تحت الاسم غير الشائع وتصبح هذه الكمية راكدة .

٤ـ عدم الاهتمام بأقسام المؤسسة المختلفة بمعرفة أنواع المخزون :

قد يحدث بعض الإهمال من أقسام المنشأة بسبب عدم اهتمامهم بمراعاة أنواع المخزون المختلفة وكمياتها قبل عمل المقايسات وأوامر التشغيل مما يجعل السحب مركزًا على مجموعة محددة من الأصناف وترك بعضها بدون طلب على الرغم من أن معرفة هذه الأصناف الراكدة يدفع المستفيدين إلى تعديل تصميماتهم أو عمل تغيرات طفيفة في خطة الإنتاج بحيث تسمح بسحب الأصناف الراكدة .

٥ـ عدم اتباع قواعد التخزين الصحيحة :

نتيجة الإهمال في التعليمات الخاصة بتخزين المواد وأساليب رصها وترتيبها بالمخازن يؤدى إلى حدوث جفاف بعض المواد أو كسرها أو تلفها أو تغير خواصها.. إلخ.

فإن عدم دراية ومعرفة العاملين بإدارة المخازن بأن بعض المواد المخزنية يلزمها بعض التهوية أو نسبة رطوبة وكذلك طريقة رصها ، بالإضافة إلى مدى قدرة

هذه المواد على التحمل ، ولذا فإن عدم اتباع تلك التعليمات تجعل المواد غير صالحة للاستخدام أو بها عيوب في المواصفات وبالتالي تصبح باقية في المخازن حتى يتم التصرف فيها .

٦ـ عدم ملائمة تخطيط مبنى المخازن لطبيعة ومواصفات المواد المخزنية ومعدلات استهلاكها:

وهذا قد يؤدي إلى صعوبة عمليات مناولة هذه المواد وتخزينها ويؤدى أيضا إلى تعرضها للكسر والتلف أثناء عمليات المناولة .

٧ـ عدم صرف المواد حسب قاعدة ما يرد أولا يصرف أولا :

وهى تنص على أن الكميات التي ترد من المواد أولا هي التي يتم صرفها في عمليات الإنتاج أولا ، وبالتالي إذا أهملت هذه القاعدة وتم التصرف بدونها فإنه سيبقى في المخزون جزءًا لا يتم صرفه قد ورد إلى المخزن في فترات سابقة مما قد يؤدي إلى تلفه أو تغيير في مواصفاته نتيجة للتقادم .

٨ـ عدم اتباع القواعد الاقتصادية بالاستفادة من الأراضي الفضاء والمباني غير المستخدمة .

وسائل خفض الراكد والكهنة :

وفيما يلي بعض الوسائل التي يمكن التي تسهم في تخفيض نسبة الأصناف الراكدة أو التالفة :

١ـ أن تقوم الجهة أو المؤسسة أو المحليات بعمل برامج تدريبية لأمناء المخازن تشرح لهم بالتفصيل طبيعة صفات المواد التي يتعاملون معها وكذلك خواصها الطبيعية والكيميائية ووسائل المحافظة عليها والتعامل معها وكيفية المحافظة على جودتها .

٢- في حالة المشروعات والتركيبات الهندسية وتصنيع بعض المعدات داخل الشركة يلزم أن يجرى المصمم اتصالا بالمخازن ليعرف الأصناف المتاحة والمتوفرة حتى يبنى تصميمه على ما يوجد فعلا بالمخازن حتى لا تنسى بعض الأصناف بدون سحب . ولأمناء المخازن دور فعال في هذا الأمر حيث يلزم أن يقوم بإصدار نشرة دورية تبين الأصناف الراكدة أو بطيئة الحركة ، وكذلك الأصناف التي على وشك التلف وذلك حتى يتسنى لمستخدمي هذه المواد في المشروع سرعة تداولها .

٣- أن يتم الصرف حسب قاعدة المخزون أولا يصرف أولا ما لم يكن هناك ضرورة أو فائدة من تخزين بعض المواد أو الأصناف لفترة أطول لتتحسن بعض خواصها مثل الأخشاب.

٤- العناية بترتيب وتخطيط المخازن ومراعاة الفراغات اللازمة بين الأرفف وفي الممرات واستخدام وسائل حديثة في المناولة ، وأن يتم تدريب العاملين بالمخازن على أحسن طرق التحميل والتفريغ والنقل .

٥- أن تؤدي مراقبة الاستهلاك دورها بكفاءة عالية بحيث تقوم بحساب معدلات الاستهلاك كلما حدث تغيير في خطط الإنتاج أو المشروعات بالشركة وتقوم تبعـًا لذلك بحساب كميات الحدود الدنيا والقصوى وحدود الطلب لجميع الأصناف التي تتأثر بهذه التغييرات .

٦- أن تراعى حدود الكمية الاقتصادية للطلب وألا تؤدي تقلبات الأسواق بإدارة المؤسسة أو الجهاز إلى إصدار قرارات بشراء أو تكديس الأصناف المعرضة للتلف أو البطيئة الحركة .

٧- أن تكون إدارة المشتريات يقظة لأية تغيرات قد تطرأ على الأسواق كأن يكون هناك احتمال ندرة صنف ما أو تأخيره خلال الفترة اللازمة للتوريد ، مع مراعاة الا يدفعها هذا إلى شراء كميات كبيرة.

٨- تصحيح دليل التكويد واستكمالة وتجديده اضافة أو حذفًا ، ومراجعته بدقة حتى لا يتسبب فى حدوث أخطاء فى التكويد تؤدى إلى خطأ فى الصرف أو تقادم او ركود بعض الأصناف.

أساليب التصرف في المخزون الراكد والكهنة :

توجد طرق عديدة للتصرف في البواقي ومخلفات الإنتاج والمخزون الراكد ، وكل طريقة لها عائدها ، وأن الهدف الرئيسي من التخلص من هذه الأصناف هو الحصول على أكبر عائد ومن أهم هذه الطرق هي :

١- استخدام الأصناف داخل المشروع في غرض غير الغرض الأصلي سواء بإصلاحها أو إعادة تصنيعها ، ويحقق ذلك أفضل استخدام اقتصادي لها . فهناك فرق بين سعر شراء الجديد وسعر بيعها كمخلفات .

٢- رد الأصناف للموردين فكثيرًا ما يقبل المورد ردها خصوصًا إذا كانت سليمة ليعيد استخدامها أو تصنيعها ، وكثيرًا ما تتضمن عقود التوريد مع الموردين على توريد المخلفات الخاصة بسلعته أيضًا ليعيد استخدامها .

٣- بيع هذه الأصناف لشركات في حاجة إليها لتستخدمها بحالتها أو بعد إجراء بعض التعديلات عليها . وهذا يحقق أسعارًا مجزية ولذلك يجب على إدارة المشتريات الاهتمام بهذه الطريقة قبل اللجوء لسوق المخلفات والخردة .

٤- البيع في سوق المخلفات لتجار الخردة أو الوسطاء حيث إن الوسيط هو الشخص المتخصص في بيع المخلفات فهو يجمعها ويفرزها ويصنفها وقد يقوم بمعالجتها أيضًا.

٥- يمكن أن تباع بعض أصناف البواقي للعاملين ، وذلك لدعم العلاقات معهم ويجب تحديد نظام البيع بما يكفل العدالة بين العامل وغيره من الراغبين في الشراء .

٦- التبرع بالبواقي من الأثاث والمعدات .. إلخ للجمعيات الخيرية ويتم ذلك عن طريق تشكيل لجنة توصى بذلك . وتتحمل الشركة تكاليف النقل للجهات التي يتم التبرع لها .

٧- إهداء المخلفات : ويتم ذلك بإهداء الآلات والأجهزة مثلا للمعاهد الفنية لاستخدامها في أغراض التعليم وقد يكون ذلك بسبب عدم وجود مشتر لها أو أن سعر البيع غير مجزٍ أو خوفًا من استخدام المشتري لها في الإنتاج ومنافسة المنشأة .

الحاجة إلى دليل للتصنيف وترقيم أصناف المخزون :

عندما لاحظت الهيئة العامة للخدمات الحكومية – وزارة المالية – من خلال أعمال أدواتها الرقابية في مجال الشراء والتخزين التصاعد المتواصل في حجم المخزون السلعي وافتقار النظم المعمول بها لمقومات أحكام السيطرة عليه وإمكانية متابعته وما كشفت عنه المتابعة من استمرار ظاهرة الراكد واتساع دائرتها من وقت لآخر .

فقد قامت الهيئة بالاشتراك مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء بوضع نظام لحصر المخزون السلعي وتطوير نظم الرقابة والمتابعة عليه لإحكام السيطرة على حجم ذلك المخزون ، والمقصود بالمخزون السلعي هو جميع الأصناف التي تتعامل فيها وحدات الجهاز الإداري للدولة وسبق شراؤها خصمًا على اعتمادات الموازنة العامة للدولة أو صناديق التمويل الخاصة أو وردت كهبات أو منح سواء كانت أصنافًا مستديمة أو مستهلكة داخل المخازن أو خارجها .

وإزاء خلو التعليمات المنظمة لعمليات التخزين في الجهاز الإداري للدولة من وجود دليل لتصنيف وترقيم أصناف المخزون صالح للتطبيق ، بعدما أسفرت التجربة العملية عن عدم صلاحية دليل التنصيف العربي الموحد للاستخدام وبالتالي عدم إمكان تطبيقه رغم صدوره منذ مدة طويلة حيث إن بناءه تم على أساس نوعية المواد المصنعة

منهـا السـلع وذلـك الأسـاس الـذي بنـى عليـه التصـنيف الـدولي لخدمـة التجـارة الدوليـة وأهدافها ، حيث كـان للقلم الرصـاص أكثر من تعريـف وفق صـناعته من الخشـب أو البلاستيك وليس وفق استخدامه.

ومن هنا برزت الحاجة إلى إيجاد دليل قومي صـالح للتطبيق لتصـنيف وترقيم أصناف المخزون السلعي في ظل الظروف التي بدأت تطفو فيها على السطح مشكلة الفاقد والضائع من هذا المخزون والتي تكمن في أصناف ومهمات راكدة أصبحت تمثل نسـبة عاليـة مـن حجمـه فـي الجهـاز الإداري للدولـة والـذي تقـدر قيمتـه بالعديـد مـن المليارات، مما وضح معه أن الإجراءات المخزنية الحالية نتيجة التفتيت والتجزئة تفتقر إلى مقاييس رقابية حقيقية وفعالة ، ويؤكد بما لا يدع مكانا للشك أن ما تحتفظ به وحدات الجهاز الإداري للدولة من هذا المخزون لمواجهة خطط وبرامج أعمالها يتجاوز الحدود المسموح بها اقتصـادًيا وفنيًّا ويعد فـي الوقت ذاتـه مؤشرًا لـه دلالتـه فـي انعدام الرقابـة الاقتصـادية وفقدان مقومـات السيطرة فـي إدارة هذا الكم من المخـزون ومتابعتـه وفقـًا للأصول الفنية والاقتصادية السليمة ، والأمر المؤكد أن وجود هذه النسبة العالية من المخزون الراكد ظاهرة غير صحية بالنسبة للاقتصاد القومي .

ويؤدي إستخدام دليل التصنيف الرقمي إلى مساعدة الأجهزة الحكومية المختلفة فـي الوقـوف علـى حجـم ونـوع وقيمـة المخـزون السـلعي لـديها والمسـاهمة فـي تخطـيط سياسات الشراء والتخزين ، مع تجنب الوصول بالمخزون السلعي إلى مستوى التخزين الحرج ، خصوصًا بالنسبة للمواد أو الأصـناف المهمـة والاستراتيجية ، والمسـاهمة فـي إعداد تقدير الاحتياجـات من المستلزمات السـلعية بالمقايسـات السـنوية بمعرفـة الجهـات المختلفة ومراجعتها بمعرفة الهيئة تمهيدًا لاخطـار قطـاع الموازنـة بـالوزارة بهـا وبـذلك تـأتي الاعتمـادات المدرجـة بصـورة واقعيـة بعيـدا عـن المبالغـة والإسـراف ، ثـم سـهولة التعرف على الأصناف الزائدة على الحاجة أو الراكدة أو التالفة مما يساعد على سرعة التصـرف فيهـا بتطويرهـا لإعادتهـا للاستخدام أو إصـلاحها أو نقلهـا إلـى جهـات أخـرى تكون في حاجة إليها – دون تحميل موازنة الدولة أي أعبـاء ماليـة إضـافية – أو بيعهـا .

واستبدال الألفاظ والمسميات بأرقام ، يوحد إمكانية معالجة بيانات أصناف المخزون معالجة آلية وبذلك يسهل من عملية فرز وتبويب وعرض البيانات المطلوبة منها بسرعة ودقة .

والأمر المؤكد أن وضع هذا الدليل موضع التنفيذ يعد المدخل السليم لعلاج الكثير من المشكلات وأوجه النقص أو القصور مما يشوب الإجراءات الحالية للمخازن والتخزين . كما أنه يعد الركيزة الأساسية لمقومات التطوير خصوصًا في أنظمة التخطيط والرقابة على المخزون السلعي ومتابعته ضمن منظومة التطوير الإداري.

١٣ استمارة للمخازن !

وفى روتين المخازن هناك ١٣ استمارة هي ١١١ ع . ح تسمى طلب إذن وصرف و١١٢ إذن إضافة و١١٤ يومية المخزن و١١٥ دفتر الشطب و١١٨ دفتر عهدة المخزن و١٢١ محضر جرد الأصناف و١٢٢ و ١٨٧ طلب ارتجاع أصناف و١٨٨ مستند خصم الأصناف التالفة و١٩٣ كشف عهدة و١٨٤ كشف الاحتياجات السنوية و١٩٤ مخازن حكومة و١٨٩ محضر بيع صنف ، وهذه بعض النماذج للروتين الصارم ، وكان لابد من تبسيط هذه الدفاتر والاستمارات والنماذج بما يتفق واستخدام الحسابات الآلية وبما يتفق مع تعديلات قانون المناقصات والمزايدات ، حيث كان هذا النظام يجعل الجرد السنوي صوريًّا ولا تقوم لجان التفتيش بعملها وتكتفي بإثبات الرصيد من واقع الجرد على الورق دون إجراء جرد فعلى ، ويمكن النظام الجديد من أن يتم الجرد على الطبيعة دون معرفة الرصيد الدفتري ، ثم يتم استخراج رصيد الصنف من واقع الدفاتر المخزنية وبيان الفروق بالزيادة أو العجز إن وجدت ، وبذلك يمكن القضاء على صورية الجرد، ويؤدى الدليل الجديد إلى بعض النتائج المهمة مثل.

الحاجة إلى لائحة مخازن جديدة :

لقد اقتضت الحاجة والضرورة إلى تطوير لائحة المخازن الحكومية وتعديل أحكامها بما يتلاءم والمرحلة الحالية والمستقبلية وتضمينها ما تكشف من معالجة بعض

السلبيات في مراحل التطبيق السابقة وإدخال بعض الأبواب الجديدة عليها والتي لم تكن واردة بها من قبل مثل وحدات مراقبة المخزون السلعي الصادر بشأنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٣٧) لسنة ١٩٧٨ – وتبسيط إجراءاتها وتطويرها على أن تكون أحكامها متسقة مع أحكام اللائحة المالية للميزانية والحسابات وقانون المحاسبة الحكومية واللائحة التنفيذية للقانون رقم (٨٩) لسنة ١٩٩٨ بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات وتعديلاته وجميع ما صدر من منشورات وكتب دورية تتعلق بالمخازن الحكومية – بهدف إحكام السيطرة على المخزون والحد من الفاقد والتالف والراكد وحسن الاستخدام الأمثل للمخزون ، حفاظًا على المال العام .

كما أنه لابد من إجراء جرد فني لقطع الغيار عن طريق لجان يمثل بها الجهاز المركزي للمحاسبات والرقابة الإدارية بحيث يتم تحديد قيمة قطع الغيار التي تخلصت الشركات من الآلات التي تستخدمها وكذلك قطع الغيار غير القابلة للاستخدام بفعل العوامل الجوية وسوء التخزين ، بحيث يؤدي ذلك للتخلص من قطع الغيار التي ليست هناك حاجة لها سواء ببيعها لجهات أخرى قد تكون في حاجة لها ، وفي حالة تعذر ذلك تباع في مزايدات علنية للتخلص منها .